نفسه) . وقد تم « اخطار البدو في هذه المنطقة بالجلاء من تلقاء أنفسهم خلال ثلاثة أشهر ــ أي حتى نهاية شهر حزيران من هذه السنة ــ إلى إحدى المراكز المدينية المعدة لهم في النقب » (المصدر نفسه ، ودافار ، ٤/ ٤/ ١٩٧٩) .

وكانت اعمال البناء في هذا المطار العسكري قد بدأت بالفعل في « المنطقة التي تدعى تل ملحاتا [تل المالحة] ، التي تبلغ مساحتها ٨٠ الف دونم » (هآرتس ، ١٣/ ٣/ ١٩٧٩) . وتمتد هذه المنطقة من منحدرات جبال الخليل وحتى حدود مستوطنة دعيونا الى الشرق من بئر السبع ، و « يعيش فيها حوالي ٦٠٠٠ بدوي من قبيلة الظلام ، المؤلفة من ربع عشائر اساسية هي ابو جويعد وابو قرينات وابن عرار وابو عمار ، والمنتشرة في ٣٦ نقطة تجمع ، مؤلفة من ٢٠١ بناء صلبا و ٣٠٤ بناء خفيفا و ٥٩ خيمة ومدرسة وعيادة ومقبرة » (المصدر نفسه ومعاريف ، ٢/ ٣/ ١٩٧٩) . ومن الثابت تاريخيا ان قبيلة الظلام « تقطن منطقة تل المالحة هذه ، والتي تنوي السلطات الاسرائيلية طردهم منها ، منذ اكثر من ١٥٠ سنة » (المصدر نفسه) . وكان هذا ما أثبته ، أيضا الباحث الاميركي ادوارد روبنسون الذي « مر في هذه المنطقة عام ١٨٣٩ » وسجل في مذكراته : « بدو الظلام يقطنون في المنطقة التي تقع بين تل عراد وبئر السبع ولهم مقبرة بالقرب من تل المالحة ، ومصدر المياه الرئيسي لهم هو بئر عرعرة » (المصدر نفسه) .

وامام هذه الهجمة الوحشية على اراضي قبيلة الظلام ، في اطار خطة شاملة لترحيل عرب النقب وتركيزهم في أماكن أخرى ، « توجه شيوخ ورؤساء قبائل بدو النقب بالأمس [١٥/ ٢/ ١٩٧٩] بكتاب احتجاج الى وزير الدفاع عيزر وايزمن » مطالبين بوقف « عمليات الحفر التي تقوم بها الجرافات في تل المالحة إلى الشرق من بئر السبع دون موافقة اصحاب هذه الأرض » (معاريف ، ١٦/ ٢/ ١٩٧٩) . وقد جاء في كتاب الاحتجاج هذا أن « الحفريات التي تجري في اراض مزروعة ومفلوحة تابعة لهم هي بهدف اقامة معسكر » ، وأن اعمال الجرافات « تسبب اضرارا بالغة لمحاصيلهم » . واضاف هؤلاء الشيوخ في كتاب الاحتجاج : « اننا نعارض ونحتج على هذه الحفريات . اننا مواطنو هذه الدولة ولنا حقوق ككل شخص آخر ، بما في ذلك حق اشراكنا في تقرير مستقبلنا .. اننا نعلن أن هذه الأعمال ، التي تهدف الى خلق امر واقع في المنطقة تضر بالعلاقات الجيدة بين رجالنا والحكومة » (المصدر نفسه) . ووقع هذا الكتاب « الشيخ محمد أبو قرينات والشيخ أحمد ابو جويعد والشيخ فرج الحمامدة والشيخ سليمان قبوع وآخرون ، كلهم رؤساء عشائر بدو الى الشرق من بئر السبع » ، الا انهم « لم يتلقوا أي جواب » عليه (المصدر نفسه وهآرتس ، ١٢/ ٣/ ١٩٧٩) . ولكن بنيامين غور ــ اريبه ، مستشار رئيس الحكومة بالوكالة للشؤون العربية كان قد صرح أن « مشكلة اجلاء البدو عن المناطق التي يحتفظون بها كانت قد بحثت قبل انعقاد مؤتمر كامب ديفيد ، وقبل ان يتعلق الأمر باقامة مطارات في النقب » (معاريف ، ٢/ ٣/ ١٩٧٩) ، واضاف غور ــ اريبه ، بأن الحكومة كانت قد اتخذت « قرارا واضحا وصريحا » ، وهو أن « أراضي النقب التي تحتفظ بها قبائل البدو هي أرض موات ، كتصنيف القانون العثماني » ، ولذلك فانها « مخولة لأن تفعل بها ما تشاء » (المصدر نفسه) . واستطرد مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية قائلا بأنه على الرغم من ان هذه الأرض هي أرض موات » ، قررت الحكومة « أن تعامل البدو بالعدل » ، طارحة عليهم احدى الامكانيات التالية : « إما دفع تعويضات لهم بمعدل ٦٠٪ من قيمة الأرض ؛ أو الحصول على ٢٠٪ من الأرض التي يحتفظون بها ؛ أو استبدال كل ١٠٠ دونم من الأرض البعل مقابل دونم واحد مروي » (المصدر نفسه وهآرتس ، ٢٧/ ٢/ ١٩٧٩) . ولكن المشكلة هي ايضا في أن « هذا التعويض العقيم لن يدفع لبدو كثيرين سواء من قبيلة الظلام او غيرهم » ، لأن القلائل فقط هم الذين « يستطيعون ابراز ما يشبه الكوشان على مكان سكناهم الحالي ، اذ لم يكن ثمة سجلات طابو منظمة في النقب » . وهذا بالاضافة إلى ان البدو « كانوا قد اجلوا عن اراضيهم عام ١٩٥١ بحكم قانون امتلاك الأراضي الـوحشي الصـادر عام ١٩٥٣ » (هآرتس ، ٢٧/ ٢/ ١٩٧٩) . ووفقا لهذا « القانون الرهيب » ، فان الأرض التي لم تكن « في يد أصحابها في تاريخ ١/ ٤/ ١٩٥٢ انتقلت تلقائيا لملكية الدولة » . إلا انه « لم يكن بامكان البدو ان يكونوا في هذا التاريخ على أرضهم لأنهم اجلوا عنها بالقوة ، كالهنود الحمر ، الى محمية تقع الى الشمال الشرقي من بئر السبع قبل عام من هذا التاريخ » (المصدر نفسه) . ولهذا فان النتيجة العملية للخطوات المتوقعة في المستقبل القريب ستكون « اقتلاع الكثيرين من بدو النقب من الزراعة وتربية المواشي » وتركيزهم في ستة مراكز شبه مدينية مكتظة ، دون أي مصدر